



اتفاقية شركة الراجحي، للخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصرف الراجحي

مقدمة:

قدم العميل باعتباره هيئة اعتبارية أو ممثلاً مفوضاً حسب الأصول طلب اشتراك للاستفادة من-الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف إلى العملاء والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الاستفسار عن الرصيد أو خدمة التحويلات من حساب إلى آخر أو دفع فواتير المرافق العامة أو البدء في الاعتمادات المستندية والصفقات التجارية أو إصدارها أو إبرامها، حيث يقدم المصرف هذه الخدمات وفقاً للاتفاقية العامة للخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصرف الراجحي (الاتفاقية) ووفقاً لشروط كل اتفاقية خدمة محددة وأحكامها، وبالتالي فقد اتفق الطرفان وهما بكامل أهليتهما المعتبرة شرعاً وقانوناً على الالتزام بالشروط والأحكام التالية:

1. يشكل التمهيد أعلاه والورقة أو النموذج الإلكتروني الخاص بالتطبيق اللذين استوفتهما الهيئة الاعتبارية ووقعت عليهما، سواء كانتا في صيغة ورقية أو إلكترونية، بهدف الاشتراك في الخدمة بمقتضى هذه الاتفاقية واتفاقية الخدمة المحددة ومرفقاتها، جزءاً لا يتجزأ من شروط هذه الاتفاقية وأحكامها.
2. التعريفات والتفسيرات:

القبول: يُقصد به قبول العميل لشروط هذه الاتفاقية وأحكامها والخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، والذي يُعبر عنه من خلال الضغط على زر القبول الموضح على صفحة الموقع الإلكتروني ذات الصلة، والقبول الرقمي أو التوقيع اليدوي الورقي للمستند (المستندات) التي تحتوي على كلٍ من الشروط والأحكام المذكورة أو أيٍ منها.

الاتفاقية: يُقصد بها الاتفاقية العامة للخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصرف الراجحي (هذه الاتفاقية).

المستخدم الرئيس: يُقصد به عميل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو الشخص الذي يُمنح سلطة المستخدم الرئيس بما في ذلك القدرة على إيجاد مستخدمين آخرين ومستخدمين فرعيين ومنحهم حق الوصول والتفويض المطلوبين.

المستخدم: يُقصد به عميل المنشأة الصغيرة والمتوسطة أو أي مستخدم آخر أو مستخدم فرعي تم الوصول إليه عن طريق تعبئة النموذج والتوقيع عليه، أو تعبئة النموذج الإلكتروني والتوقيع على طلب الحصول على الخدمة بموجب هذه الاتفاقية أو تطبيق إيجاد مستخدم رئيس أو مستخدم فرعي يمكنه الحصول على صفقة بالخدمات، أو إبرام معاملة أو الاستفادة من الخدمات المصرفية بموجب الاتفاقية.

خدمات الراجحي المصرفية عبر الإنترنت: يُقصد بها الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي يُعبر عن إجرائها العميل، سواء عبر الإنترنت أو خطياً، طلب إلكترونياً أو ورقي للاشتراك بموجب هذه الاتفاقية.



- المصرف:** يُقصد به شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (مصرف الراجحي).
- العميل:** يُقصد به شخصية الطرف المعني أو الهيئة الاعتبارية التي تُقدم لها الخدمة المصرفية سواء كانت شركة أو مؤسسة فردية أي شركة أخرى قائمة ومنظمة حسب الأصول بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية.
- الصفقة التجارية:** يُقصد بها أي صفقة تجارية تتعلق باستيراد خطاب الائتمان أو تصديره، والتحصيلات الواردة أو الصادرة، وخطاب الضمان الوارد أو الصادر، وضمان الشحن أو ما شابه.
3. يقر العميل باطلاعه على سياسة أمن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، وطبيعة مصرف الراجحي واستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، ويقر بموجبها أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وملازمة لها.
4. يُقر العميل بقراءة الشروط والأحكام التي تحكم كل خدمة من الخدمات المحددة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية وفهمها وأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية وملازمة لها.
5. يُقر العميل بموافقته على الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وشروطها وذلك باستخدامه أيًا من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يتيحها المصرف أو يسمح للآخرين باستخدامها.
6. يجوز للمصرف في أي وقت وفقاً لتقديره المطلق، إضافة أي خدمة يُقدمها عبر البوابة الإلكترونية أو إلغاؤها دون الالتزام بتوجيه إخطار مسبق. وقد لا تكون بعض هذه الخدمات الإلكترونية متاحة للعميل ما لم يكن قد وقع اتفاقية تسهيل مع المصرف. تخضع الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية لشروط التسهيل وأحكامه وشروط التطبيق وأحكامه وإصدار خطابات الضمان أو الائتمان أو ضمان الشحن أو التحصيل المستندي أو غير ذلك. يُقر العميل بقراءة جميع شروط هذه الخدمة وأحكامها أو النموذج المحدد وتفسيرها وسريتها كجزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وكجزء ملازم لها.
7. يتعهد المصرف بتنفيذ جميع التعليمات والمعاملات المصرفية بشأن الخدمة المشترك بها إلكترونياً أو التي تُعتبر مرسلة أو مُتسلمة من العميل، شريطة أن يكون ذلك متماشياً مع النظام واللوائح وقواعد وإجراءات العمل الداخلية للمصرف، وفقاً لتقديره المطلق.
8. يلتزم المصرف بتسجيل أو إبرام أي معاملة تم تنفيذها إلكترونياً أو نفذها العميل في ضوء حسابه، ويتعهد العميل بدفع الرسوم التي يحددها المصرف لاستخدام الخدمة العامة والخدمات المحددة الأخرى التي اشترك بها العميل. ويوافق العميل على أن تُخصم الرسوم من أي حساب يحتفظ به العميل لدى المصرف.
9. يُقر العميل بمسؤوليته الكاملة والتامة والشاملة فيما يتعلق باستخدام خدمات الإنترنت، فضلاً عن مسؤوليته الكاملة عن أفعال وتصرفات موظفيه ومندوبيهم والمستخدمين الفرعيين في استخدام خدمات الإنترنت وإجراء المعاملات، كما لو تم تنفيذها بواسطتهم، ويقر كذلك بتحمل المسؤولية الكاملة والتامة فيما يتعلق باسم المستخدم وكلمة المرور أو الرمز والتدابير اللازمة لحفظها والحيلولة دون الإفصاح عنها أو إساءة استخدامها أو



القرصنة عليها إلى أي شخص أو وكالة أو بواسطته، ويُقر بمسؤوليته عن توفير عدد الحسابات التي سجل بها للاشتراك في هذه الخدمة.

10. يقر العميل باطلاعه الكامل على كل المسؤوليات وعواقبها ومعرفته بها وقبوله لها وتحمله إياها والتي قد تنتج أو تنشأ عن أي مما يلي:

أ) يقدم العميل أو المستخدم الرئيس، سواء بصيغة ورقية أو إلكترونية الأسماء والبيانات الشخصية للأشخاص ويبلغ المصرف بتسجيل أو إلغاء تسجيل أي منهم كمستخدمين أو مستخدمين فرعيين، أو ينقل إليهم كل السلطات والصلاحيات المخولة للعميل أو المستخدم الرئيس أو جزء منها أو تجريدتهم منها دون أدنى مسؤولية على المصرف فيما يتعلق بهذا التسجيل أو التصريح أو ما ينشئ عن استخدام الأشخاص المصرح لهم لأي من حسابات العميل.

ب) لا يسمح العميل لغير السعوديين بتشغيل حسابات المنشآت والمؤسسات الفردية التي يملكها فرد سعودي.

ت) أما المشاريع المشتركة والشركات والمصانع ووكالات تسجيل الملكية الصناعية وغيرها من الشركات الاعتبارية المماثلة، فيمكن للعميل تعيين غير السعوديين كوكلاء عن المستخدمين الرئيسيين أو المستخدمين الفرعيين لتشغيل الحسابات، شريطة عمل غير السعودي مع العميل وعلى كفالتة فضلاً عن كونه أحد موظفيه النظاميين.

.11

1/11: يُقر العميل بإدراكه القاطع لجسامة المخاطر المرتبطة بكلٍ من الصلاحيات التي طلب توفيرها ومنحها لمستخدمه الرئيس أو المستخدمين أو المستخدمين الفرعيين أو مندوبيهم فضلاً عن المخاطر والآثار المترتبة عليها وحجمها ومدى قربها فيما يتعلق بالخدمات العامة أو المحددة بما في ذلك الوصول أو القدرة على الاستفسار والحصول على المعلومات، وعقد الصفقات أو تحويل الراتب أو بدء الصفقات التجارية ودفع المبالغ أو تلقيها والقدرة على إيجاد مستخدمين فرعيين يتمتعون بكلٍ من هذه الصلاحيات أو حق الوصول أو أي منهما.

2/11: يقر العميل بمسؤوليته عن أن يمنع وصول أي شخص علّق العميل تفويضه بإدارة الحسابات الجارية أو المشاركة في إدارتها أو قيده أو إلغاه إلى الخدمات الإلكترونية على الفور، ويوافق عليها ويقبلها.

12. يقر العميل بقراءته إرشادات أمن المعلومات المتعلقة بتعليمات حول قوة اسم المستخدم وكلمة المرور أو الرمز المميز الذي يحدده المصرف ويتفهم مسؤوليته عن إنشاء كلمة مرور قوية لا يمكن للآخرين أن يخترقوها بسهولة رغم سهولة أن يتذكرها العميل.

13. يقر العميل بعدم تحمل المصرف والشركات التابعة له وموظفيه المسؤولية عن أي خسائر أو تعويضات أو



مطالبات مالية أو غير ذلك ناتجة عن استخدام كلمة المرور أو الرمز المميز، ويتعهد العميل أيضاً بإبلاغ المصرف فوراً بموجب خطاب مُعزز وذلك إذا نما إلى علمه أن كلمة المرور أو الرمز المميز أصبح معروفاً للآخرين لتمكين المصرف من اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك، يتولى العميل المسؤولية عن جميع المعلومات والتعليمات الصادرة عنه حتى 24 ساعة من تاريخ تلقي المصرف إخطاراً كتابياً بذلك. وذلك لإتاحة الوقت اللازم لتمكين المصرف من اتخاذ الخطوات اللازمة لوقف الخدمة.

14. يتعهد العميل بالاحتفاظ بالسرية التامة لحساباته ومعلوماته والمعاملات المصرفية والتحويلات المالية وغيرها من البيانات والحفاظ عليها، ويكون مسؤولاً أمام المصرف أو الأطراف الأخرى أو السلطات العامة أو أيٍّ منها عن أي استخدام غير مرخص أو غير مصرح به وعن جميع العواقب التي قد تنجم عما سبق ذكره سواء كانت جنائية مباشرة أو غير مباشرة أو غير ذلك.

15. يقبل العميل جميع المخاطر المتعلقة بأنظمة الدخول عن بعد بما في ذلك مخاطر الإخلال بمعاملات العميل السرية أو اعتراض الغير لها أو أي مخاطر أمنية أخرى ويدركها ويعيها. هذا ويقر العميل أيضاً بأن المصرف غير مسؤول تجاهه أو تجاه الغير عن أي ضرر قد يتحمله أيّاً منهما أثناء استخدام الخدمات أو الاستخدام المزعوم لها أو بسببها، حيث قد يعزى سبب الضرر المذكور، سواء بالكامل أو جزئياً، إلى أي أطراف أخرى أو عوامل خارجة عن سيطرة المصرف.

16. لا يقدم المصرف أي التزامات أو ضمانات تتعلق بالجودة أو السرعة أو الأداء أو الدقة، ولا يضمن خلو البرامج من العيوب أو الأخطاء، ويتعهد المصرف بتعديل الأثار السلبية المترتبة على معاملات العميل المصرفية التي تنتج عن تلك الأخطاء أو العيوب. يقر العميل ويصرح بأن المصرف غير مسؤول عن أي خسارة أو ضرر له ما لم ينخرط المصرف في تجاوز أو تقصير.

17. لن يتحمل المصرف أي مسؤولية عن أي تعطل في البرنامج لأي سبب أو حدث خارج عن سيطرته ودون أي تجاوز أو تقصير من جانبه، ولن يكون مسؤولاً أيضاً عن أي حالات تعطل في الاتصال أو المعلومات أو شبكات الكهرباء أو أي برمجيات خبيثة أو مشاكل ذات صلة.

18. يلتزم العميل بامتلاك الحواسيب والبرامج الحاسوبية التي تستوف الحد الأدنى من المواصفات التي يحددها المصرف أو أفضل منها. ويحق للمصرف من وقتٍ لآخر تعديل هذه المواصفات. لن يتحمل المصرف أي تكاليف أو تعويضات يمكن أن يتحملها العميل بسبب عدم معرفته أو عدم التزامه بالمواصفات الجديدة في كل مرة يقدمها المصرف. وللمصرف الحق في تنفيذ التعديلات التي يعتبرها مناسبة لتطوير التصميم ومحتوى الخدمة وتحسينها دون الحاجة لإخطار العميل. وللعامل الحق في الانسحاب من هذه الاتفاقية ما لم يقبل هذه التعديلات.

19. يقر العميل ويعترف بعدم ملكية حقوق الملكية الفكرية لكلٍ من البرامج والأجهزة والبرمجيات والوثائق



- للخدمات المصرفية والخدمات الإلكترونية. ويتعهد بعدم السماح لموظفيه بنسخ البرامج أو تعديلها أو التلاعب بها أو غيرها من المواد ذات الصلة أو تحميلها أو نقلها، كما يتعهد بتحمل المسؤولية عن الإخلال من جانبه أو من جانب موظفيه بهذا الالتزام، ويتعهد بتعويض المصرف عن أي ضرر أو خسارة ناجمة عن ذلك.
20. تبلغ مدة الخدمات الإلكترونية بموجب هذه الاتفاقية سنة ميلادية واحدة تبدأ من تاريخ قبولها وتتحدد تلقائياً لفترة أو فترات مماثلة، ما لم يخطر أيٌّ من الطرفين الآخر خطياً بعزمه إنهاء الخدمات الإلكترونية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية قبل شهر من تاريخ انتهاء مدة سريانها الأصلي أو اللاحق.
21. تبقى الخدمات المصرفية غير الإلكترونية والحقوق والالتزامات التي تحكمها بموجب هذه الاتفاقية نافذة وسارية على الرغم من انتهاء الخدمات الإلكترونية ما لم يتم إقفال الحساب أو تجميده أو إنهاء هذه الاتفاقية لأي سبب.
22. يحق للمصرف فرض رسوم نقدية مقابل استخدام هذه الخدمة سواء جرى تحصيلها مرة واحدة أو شهرياً أو سنوياً ويُخصم هذا الرسم من حساب العميل الجاري. ويجوز للمصرف من وقت لآخر بعد الفرض المبدئي لهذه الرسوم، وrehناً بتقديره المطلق، تعديل المبالغ المستحقة نظير هذه الخدمة. ويُمثل استخدام العميل للخدمة بعد فرض الرسوم أو تعديلها قبول العميل لها.
23. يجوز للمصرف في أي وقت ودون إخطار أن يُلغي الخدمات الإلكترونية الناشئة بموجب هذه الاتفاقية أو يُلغي التفويض الإلكتروني الممنوح للعميل، كلياً أو جزئياً، إذا خالف العميل شروط هذه الاتفاقية وأحكامها أو إذا لم يتمكن المصرف من تقديم الخدمة لسببٍ أو حدثٍ خارج عن إرادته، شريطة أن يرد العميل في كلتا الحالتين إجمالي الرسوم المدفوعة بالفعل ولكنها غير مكتسبة بالتناسب مع الفترة المتبقية من العقد.
24. يحتفظ المصرف بالحق في تعليق جميع الخدمات الإلكترونية أو أيٍّ منها التي تُقدم بموجب هذه الاتفاقية مؤقتاً أو لأجلٍ غير مسمى، إذا رأى وفقاً لتقديره المطلق المنفرد أهمية هذا التعليق لحماية مصالح المصرف أو العملاء أو الحيلولة دون الاحتيال وانعدام القانونية وتعطل الخدمات المصرفية أو لأي سببٍ آخر.
25. تظل الخدمات المصرفية غير الإلكترونية وشروط هذه الاتفاقية وأحكامها التي تنظمها غير متأثرة في جميع حالات تعليق أو إلغاء الخدمات الإلكترونية الموضحة بموجب المادة 19 أعلاه، ما لم يقرر المصرف خلاف ذلك وفق سلطته التقديرية المطلقة أو يُعلق الحساب أو يُغلق بموجب هذه الاتفاقية أو لأي سببٍ آخر.
26. يتعهد العميل في حالة استبدال علاقته بالمستخدم الرئيس أو إنهاؤها بتقديم طلب مكتوب إلى المصرف يطلب فيه إلغاء خدمة المستخدم الرئيس أو استبدالها ويقر العميل بموجبه بالمسؤولية الكاملة عن جميع المعاملات التي نُفذت إلى تاريخ إخطار المصرف بموافقه على الاستبدال أو الإلغاء.
27. دون المساس بقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتنازل العميل ويتعهد برد كافة المبالغ المودعة في حسابه بالاحتيال أو بالخطأ البشري أو الخطأ أو العطل الآلي أو بسبب غير صحيح آخر، سواء



- كان المباشر أو المتسبب في الإيداع هو العميل أو المصرف أو أي طرف آخر.
28. يخول العميل المصرف نهائياً بموجب هذه الاتفاقية أن يسترد جميع المبالغ أو أيها المودعة بالخطأ في حساب العميل وخصمها من الحساب وذلك وفقاً لتقدير المصرف غير المقيد ودون موافقة قضائية أو رقابية. وفي حالة السحب على المكشوف من حساب العميل، فيحق للمصرف تحميل بيانات العميل لوضعها في القائمة السوداء حتى استرداد الأموال المستحقة.
29. يخول العميل المصرف بإرسال جميع الإخطارات والإشعارات المتعلقة بهذه الاتفاقية أو بيانات الحسابات وتأكيدات المعاملات والإخطارات أو التبليغات الأخرى إلى عنوان العميل المذكور في الطلب (البريد الإلكتروني أو الفاكس أو الرسائل القصيرة أو البريد)، يلتزم العميل كذلك بإصدار إخطار مسبق إلى المصرف قبل سبعة أيام إذا طرأ تغيير في العنوان المذكور وإلا تُعتبر جميع الإشعارات والتبليغات والإخطارات قانونية وطبيعية إذا أرسلت من خلال العنوان المذكور في الطلب.
30. تُمثل الوثائق وكشوفات الحساب التي يقدمها المصرف أو قُدمت له للمعاملات المبرمة أو التي تُبرم في هذه الاتفاقية مرجعاً للطرفين، ويجب على العميل الرجوع إلى المصرف في حالة وجود أي خلاف أو خطأ أو غلط للتأكد من صحة البيانات والمعلومات ودقتها. تُعد سجلات المصرف صحيحة بما لا يقبل الجدل في حالة عدم اعتراض العميل في غضون 15 يوماً من تاريخ تقديم بيانات المعلومات أو الكشوفات المتوفرة.
31. لا يُمثل أي تأخير أو تراخي من المصرف في ممارسة أي حق أو سلطة مخولة له على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية تنازلاً عن هذا الحق أو السلطة، وللمصرف الحق في ممارسة ذلك في أي وقت.
32. يحتفظ المصرف بحقه في تعديل هذه الأحكام والشروط وإخطار العميل بالتعديلات المذكورة، وسيُعتبر استمرار العميل في استخدام أي من الخدمات بعد إخطاره بهذا التعديل قبولاً منه لها.
33. يتعهد العميل بتحديث سجله التجاري وغيره من البيانات والمعلومات واستكمالها بحد أقصى كل ثلاث سنوات في أي وقت يسأل المصرف عنها أو يطلبه. يتعهد العميل أيضاً بتجديد وثائق هويته ووثائق هوية مستخدمه الرئيس وتقديمها للمصرف قبل انتهاء مدة سريانها. ستتوقف جميع الخدمات عند انقضاء المدة القصوى للتجديد أو سريان الوثائق أو فترة إشعار الاستكمال.
34. يحق للمصرف رهناً بتقديره ومن وقتٍ لآخر حسب ما يراه مناسباً أن يطلب المصادقة على المعلومات المتعلقة بالمستخدمين أو المستخدمين الفرعيين أو المندوبين المسجلين سواء أنشأها المستخدم الرئيس أو غير ذلك، ويحق له وقف الخدمة حتى وقت المصادقة المطلوبة على المعلومات أو استكمال الوثائق، ولا يتحمل المصرف أي عواقب قد تترتب على ذلك.
35. تُحرر هذه الاتفاقية وتُفسر وتُؤول وفقاً لأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، حتى يُتعامل مع ما لم يُنص عليه في هذه الاتفاقية وفقاً لتلك الأنظمة واللوائح بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية أو يخالفها. وتختص



الجهة القضائية المختصة في مدينة الرياض بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بهذه الخدمة.

36. ساعات الحصول على الخدمة: يستطيع العميل عموماً الحصول على الخدمة المصرفية الإلكترونية على مدار سبعة أيام في الأسبوع 24 ساعة في اليوم رهناً بالشروط الأخرى المعمول بها في هذه الاتفاقية، على الرغم من أن بعض الخدمات أو جميعها قد لا تتوفر في بعض الأحيان بسبب العطلات أو الطوارئ أو الصيانة المجدولة للنظام. سننشر إخطاراً على الموقع الإلكتروني لمصرف الراجحي بأي فترة تمديد لن يُتيح فيها النظام عبر الرسائل أو البريد العادي الآمن أو البريد الإلكتروني أو أي قنوات أخرى متى أمكن القيام بذلك في حدود المعقول.

37. التواصل بين المصرف والعميل: يستطيع العميل التواصل مع المصرف ما لم يُنص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية، بأيٍ من الطرق التالية:

الهاتف: يستطيع العميل الاتصال بإدارة خدمة العملاء على الهاتف رقم: 920004550 (إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة)

البريد الإلكتروني: أرسل لنا رسالة بريد إلكتروني بالنقر على رابط "اتصل بنا" الموجود أسفل الصفحة الرئيسية بموقع الراجحي.

الاتصال الشخصي: يزورنا العميل بالتوجه لأي فرع من فروعنا المناسبة له.

38. يوافق العميل على أن تُمثل هذه الاتفاقية، بجانب شروط وأحكام الخدمات المحددة وغيرها من النماذج والوثائق والمرفقات، البيان الكامل والحصري للاتفاقية المبرمة بين المصرف والعميل والتي تحل محل أي اتفاق مسبق شفهي أو مكتوب، وأي اتصال آخر بين المصرف والعميل فيما يتعلق بموضوع هذه الاتفاقية. إذا كان هناك أي تعارض أو تناقض بين هذه الاتفاقية والمستندات الورقية الافتتاحية والتشغيلية أو شروط حساب العميل وأحكامه، فيُعدّ بشروط هذه الاتفاقية. تُعدّ شروط هذه الاتفاقية وأحكامها جزءاً لا يتجزأ من شروط الحساب الجاري وأحكامه. ويلتزم العميل بتطبيق شروط وأحكام أي ترخيص برمجي ممنوح له إضافةً إلى هذه الاتفاقية.

39. التدابير الأمنية: يوافق العميل على مسؤوليته ونفقاته الخاصة على اتخاذ هذه التدابير الأمنية في مقاره المحددة والتي قد يُبلغ بها المصرف العميل من وقتٍ لآخر دون أدنى مسؤولية على المصرف تجاه تصرفات العميل أو سهوه في هذا الصدد.

40. القوة القاهرة: لا يتحمل المصرف بموجب هذه الاتفاقية أي مسؤولية عند انقطاع الخدمة أو توقفها في حالات القوة القاهرة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر الحرب والاضطرابات المدنية والإضرابات وأعمال الشغب والأعمال الإرهابية والفيضانات والزلازل والقضاء والقدر والإجراءات الحكومية وأي أفعال خارجة عن نطاق سيطرة المصرف.



41. المصادقة المتعددة: تُمثل قراءة شروط هذه الاتفاقية وأحكامها ذي الصلة جزءاً لا يتجزأ من الأحكام والشروط المتعلقة بالمصادقة المتعددة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:
- (أ) حل مشكلة الدليل الإرشادي الميسر للميزر للوصول لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة /خدمة التجارة الإلكترونية.
- (ب) دليل أمن المستخدم المميز لإرشاد المستخدم الفرعي.
- (ث) دليل أمن المستخدم المميز لإرشاد المستخدم المشرف.
42. يقر العميل بأنه في حال وقوع أي ضرر أو خسارة مالية يتكبدها العميل نتيجة لأي فشل في نظام المصرف غير مستثنى بموجب أحكام هذه الاتفاقية أو شروط وأحكام المنتج أو الخدمة ذات الصلة يجوز للمصرف بناءً على شكوى مكتوبة ومدعومة بالدليل من قبل العميل أن يتحقق من الضرر أو الخسارة، ومن الممكن أن يقوم المصرف بتعويض العميل حال ثبوت الخسارة أو الضرر وثبوت أنهما غير مستثنين وأنها ناتجان حصرياً من تعدي المصرف أو تقصيره ويقع عبء الإثبات على عاتق العميل لتقديم ما يكفي من الأدلة لإثبات كل ذلك.
43. يتعهد العميل بتحمل المسؤولية الكاملة عن الرمز أو الرمز الميسر وبطاقة وحدة تعريف المشترك وأرقام الجوال المقدمة للمصرف من خلال الوسائل المتاحة. وسيُرسل المصرف المعلومات المالية وغير المالية المهمة للغاية بالإضافة إلى كلمات المرور على أرقام الجوال، وسيبذل العميل العناية الواجبة في الحفاظ على سرية المعلومات المرسله وحفظ شرائح الجوال الآمن فضلاً عن الجوال والأجهزة والأرقام.
44. تفعيل الحسابات وتعطيلها: سيُنشئ تسجيل الدخول إلى أيٍّ من الخدمات بموجب الاتفاقية عند استلام جميع الاتفاقيات والوثائق التي وقع عليها العميل إلكترونياً أو خطياً. وستُعطل الخدمة تلقائياً عند انتهاء مدة السجل التجاري للعميل ويُمنع الوصول تلقائياً لأي مستخدم انتهت مدة صلاحية وثيقة هويته الشخصية. ويتعهد العميل بموجب هذه الاتفاقية بإبقاء ملفه الشخصي محدثاً مع تحمله مسؤولية عدم الالتزام بالمواعيد النهائية للتجديد. يقر العميل بالألا يمنع انتهاء صلاحية وثائق الشركة أو الهوية الشخصية للمستخدم الرئيس والمستخدمين الفرعيين من استخدام الخدمة تلقائياً ما لم يُحظر العميل المصرف بخلاف ذلك. ويتحمل العميل بموجبه المسؤولية الكاملة عن عواقب الإخطار أو عدم وجوده، ويُعفي المصرف من أي مسؤولية مهما كانت.
45. يُحظر وصول العميل إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو يُلغى وصوله تلقائياً إذا لم يستخدم العميل الخدمة لمدة 6 أشهر متتالية. لن يُفعل الوصول للخدمة عبر الإنترنت أو يُرفع الحظر عنه إلا عند تسلم طلب دخول رسمي خطي لرفع الحظر موقع ومختوم عليه من العميل أو المخولين بالتوقيع إلكترونياً. سيُحظر وصول المستخدم إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو يُلغى إذا نُفذ طلب الوصول في أي وقت بخمس محاولات لإدخال كلمات مرور غير صحيحة خلال تسجيل الدخول. سيُطلب من المستخدم في مثل هذه الحالة الحصول على إعادة الوصول الخاص به من خلال العميل. وسيطلب المصرف تأكيد موافقة العميل على حظر الخدمات عبر



الإنترنت إذا قَدِّم العميل طلباً بحظر الوصول عبر الإنترنت. ويُقر العميل بموجبه بتحملة المسؤولية المطلقة عن جميع عواقب الحظر الذاتي ويُعفي المصرف من أي مسؤولية ناشئة عنه.

.46

1/46: يدرك العميل ويقر أن بعض الخدمات المصرفية غير الإلكترونية منها على سبيل المثال لا الحصر إدارة الحسابات بفروع مصرف الراجحي قد لا يمكن طلبها أو الحصول عليها إلا بزيارته لفرع الحساب المعني.

2/46: لا يؤثر تعطل الخدمات الإلكترونية أو حظرها المنصوص عليه في هذه الاتفاقية على استمرار الخدمات غير الإلكترونية أو الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية التي تسري على مثل هذه الخدمات غير الإلكترونية.

.47. دفتر الشيكات:

(أ) يقر العميل بأن المصرف يعي مطلقاً أن الشيكات المسحوبة والمكتوبة على أوراق دفتر شيكات مصرف الراجحي المرقمة الرسمية السارية تُسلم للعميل فقط وتُسجل في حسابه.

(ب) قبل قبول تسليم دفتر الشيكات، ينبغي للعميل التأكد من أن دفتر الشيكات يخصه ويحمل بيانات اعتماده الصحيحة، وتكون سليمة في جميع صفحاته. ينبغي على العميل عدم قبول تسليم دفتر الشيكات إذا كان لا يخصه، أو يحمل معلومات غير صحيحة أو به صفحة (صفحات) مفقودة.

(ج) يجب على العميل اتخاذ جميع سبل العناية المناسبة في سحب الشيكات للحيلولة دون وجود نسخ مزيفة أو مبدلة. كما ينبغي التحقق من الشيكات من خلال توقيع العميل في المكان الصحيح من أجل قبول أي تغييرات يُجريها العميل على الشيكات.

(د) ينبغي أن يحظر العميل المصرف فور فقدان الشيك أو دفتر الشيكات أو سرقتهم أو عند الشك في تزوير الشيك.

(هـ) ومنعاً للغش، ينبغي للعميل أو الشخص الذي يسحب الشيك كتابة تاريخ إصدار الشيك الصحيح على الشيك ويدفع المصرف أي شيك مقدم إليه في تاريخ تقديمه سواء كان الشيك مؤجلاً أم لا.

(و) رهناً بتقدير المصرف المطلق في تحديد كل حالة وفق الأسس الموضوعية، لا يلتزم المصرف بالدفع نقداً أو الإيداع أو قبول الشيكات التي يقدمها المستفيد بعد مرور سبعة أشهر من تاريخ إصدارها، إلا أن المصرف لا يضمن للساحب عدم صرف الشيك نقداً أو قبول تحصيله.

(ز) إذا أراد العميل إيقاف الشيك، فيجب عليه أن يُعلم المصرف خطياً وفقاً لإجراءات المصرف. لن يوقف المصرف شيكا مشمولاً ببطاقة ضمان الشيك أو شيك تم دفعه أو صرفه من خلالها. يعي العميل أن إلغاء صرف الشيكات قد يؤدي إلى جريمة جنائية بموجب المادة 118 من نظام الأوراق التجاري، ويقر



بموجبه أن إلغائه سيُحول للمصرف وقف الصرف فوراً سواء كان الإلغاء مبرراً أم لا وذلك وفق تقدير المصرف المطلق، ويتحمل العميل بمفرده المسؤولية الكاملة عن مثل هذا الأمر ولا يتحمل المصرف أي مسؤولية من أي نوع.

(ح) يقر العميل ويتفهم أن التوجيهات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ولن يلتزم المصرف بأمر وقف الشيك في الحالات التي يشكل فيها وقف الشيك إخلالاً بالتوجيه الساري.

48. الأمر المستند: يقر العميل بموجبه أن الأمر المستند يميز للمصرف أن يستقطع باستمرار من حساب العميل المبلغ (المبالغ) وخلال المدة المنصوص عليها في التعليمات أو الالتزامات إلى أن يتلقى المصرف طلب إلغاء من العميل أو المستفيد. يقر العميل بأنه لا يستطيع إلغاء الطلب الدائم إذا كان عليه الوفاء بالتزامات الدفع للعميل لصالح مصرف الراجحي أو للغير ما لم يكن للعميل مخالصة من المصرف أو الغير المعني. يضمن العميل صحة جميع المعلومات الواردة في التعليمات أو الالتزامات، ويقر بأن مصرف الراجحي لا يتحمل المسؤولية في حالة عدم دقة هذه المعلومات أو في حالة إلغاء العميل الطلب الدائم دون حق أو عند عدم وجود أموال كافية في حسابه في تاريخ الاستقطاع أو عند الإيقاف في حالات الطوارئ أو وجود أخطاء في أنظمة الاتصالات أو في حالة عدم القدرة على الوصول إلى المستفيد بسبب معلومات غير دقيقة أو رفض قبول الدفع أو لأي سببٍ آخر لا يكون المصرف مسؤولاً عنه.

49. سداد الفواتير والسداد الحكومي: لا يتحمل مصرف الراجحي بأي حال من الأحوال مسؤولية تقديم الخدمة أو الجودة أو الملاءمة أو غيرها من جوانب الخدمة التي يُحاسب العميل عليها.

أ. تخضع خدمات سداد الفواتير التي يقدمها المصرف لشروط وأحكام نظام سداد أو أنظمة الدفع الأخرى التي تعتمدها مؤسسة النقد العربي السعودي، ويقر العميل بأن تمثل اتفاقيات نظام سداد المذكور أعلاه أو اتفاقيات أنظمة الدفع الأخرى جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ولا تنفصل عنها بالرغم من أن العميل قد لا يكون موقعاً عليها .

ب. يمكن للعميل تقديم شكوى للمصرف عن أي سداد فواتير أو معاملة سداد حكومية أجراها العميل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الإلكترونية إذا لم يتلق المستفيد المبلغ المدفوع.

ج. يقر العميل بأن سجلات المصرف المتعلقة بسداد الفواتير أو المدفوعات الحكومية أو كلاهما، بصرف النظر عن كيفية تسجيلها بأي وسيلة، ملزمة على الطرفين ويعتد بها في حالة تعارضها مع مصادر أخرى، إلى أن يثبت العكس.

د. يُقر العميل بأن المصرف غير مُلزم بتعويضه أو إبراء ذمته عن التعويضات أو الخسائر الناتجة عن عوامل لا تقع ضمن نطاق سيطرة المصارف أو التي لا يكون المصرف مسؤولاً عنها.



50. التحويلات والمعاملات التجارية:

أ. يتعهد العميل بأن يستكمل بدقة المعلومات الشخصية والمصرفية الخاصة به والمستفيد، كما يُقرر أن مصرف الراجحي لا يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو تعويض أو أي التزام ينشأ نتيجة الإخلال بنص هذا البند أو رفض المستفيد أو المصرف الخاص به قبول التحويل أو في حالة منع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو سلطة أخرى في أي دولة التحويل أو تجميده.

ب. يقر العميل أن أي تعديل أو إلغاء أو إنهاء يعز به إلى المصرف لتنفيذه وفقاً للتعليمات الصادرة بالفعل لا يضمن رد الأموال المشمولة أو إعادة توجيهها، ويُقر أيضاً أن مصرف الراجحي غير مسؤول في مثل هذه الظروف ولا يتحمل المسؤولية عن أي تعويضات أو خسائر ناشئة عن فعل أو امتناع عن فعل من جانب المصرف المراسل أو المستفيد أو الغير أو بسبب تداخل العطلات الأسبوعية أو الرسمية أو فارق العملة أو القوة القاهرة.

51. تكون الأسعار والرسوم والعمولات والتخفيضات التجارية على توريد أي خدمة أو سلعة بسبب هذه الاتفاقية أو اتفاقيات الخدمات التي يشارك فيها العميل خالية من أي ضريبة مفروضة على أي سلعة أو خدمات وضريبة القيمة المضافة المطبقة وأية ضريبة غير مباشرة أخرى، تكون مستحقة.

52. يقر العميل ويقبل أن توريد كل خدمة أو سلعة يتلقاها وأي رسوم أو عمولة أو تخفيض تجاري يتلقاها بموجب أو سبب هذا العقد أو اتفاقيات خدماته التابعة التي يشارك فيها يجوز أن تكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة ويلتزم بدفعها وفقاً للنظام واللائحة وما توجّه به الجهة المختصة في الدولة.

53. يقصد بالرسوم أو الضريبة أي مبلغ يتم دفعه كرسوم أو عمولة أو تخفيض تجاري أو مقابل توريد أو تلقي خدمة أو سلعة يقدمها الطرف الأول أو طرف ثالث ذات صلة بهذه الاتفاقية أو اتفاقيات خدماتها التابعة التي يشارك فيها الطرف الثاني وتشمل على سبيل المثال لا الحصر توريد خدمات إدارة النقد والعمليات والأوراق التجارية والتأمين نقل النقود والتوريد والسحب والنقد الأجنبي والبيع والشراء بعملة واحدة أو عملات مختلفة والتحويل والتخزين والشحن ورسوم التخزين والخدمات الأمنية والجمارك ورسوم تداول والبيع والشراء والوساطة والرهن وفكّه والإفراغ وإعادة الإفراغ وخلاف ذلك.

54. يقر العميل ويتعهد بالوفاء بالتزامه بسداد الضرائب وفقاً للأحكام الواردة في نظام ضريبة القيمة المضافة والتشريعات الأخرى التي قد تنطبق من وقت لآخر ولا يكون الطرف الأول مسؤولاً عن أية فوائد أو غرامات مستحقة على الطرف الثاني بسبب عدم السداد أو عكس قيد الضريبة المسددة عن دفعات تجاوز سدادها الجدول الزمني المحدد في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

55. الإقرارات:

أ. يقر العميل ويُعلن مسؤوليته عن الأموال المتداولة أو المودعة في حسابه ويتعهد بإبلاغ الجهات المختصة



عن أي أموال مشبوهة أو لا يُمكن تحديد مصادرها سواء حُوت هذه الأموال بعلمه أو تصرف فيها بذاته أو من خلال الغير، ويضمن للمصرف أن الأموال المذكورة نتاج أنشطة مشروعة وموجهة لأغراض مشروعة ولا تنطوي على تزوير أو غسل أموال أو تمويل أنشطة إرهابية، ويقر العميل أيضاً أنه لا يحق له استرداد الأموال التي تستوجب العقوبة أو غير القانونية أو تعويضه إياها سواء للأسباب المذكورة أو لأي أسباب أخرى.

ب. يتعهد العميل بتحديث بيانات الحسابات أو استكمالها كل ثلاث سنوات بحد أقصى أو عندما يطلب المصرف ذلك مع إبلاغ المصرف خطياً بأي تغيير يطرأ على عنوانه وفقاً للقسم 03 أعلاه ويتعهد بتحديد وثائق الهوية الشخصية ووثائق تحديد هوية الشركة فضلاً عن تلك الوثائق الخاصة بالمستخدم وتسليم وثائق الهوية المحدثة إلى المصرف قبل انتهاء صلاحية الوثائق الموجودة مسبقاً، ويقر العميل بتمتع المصرف بالسلطة التقديرية المطلقة لتعليق الخدمات والحسابات إذا لم يلتزم بالنص الوارد في هذا البند.

ج. يقر العميل ويضمن أنه أو المستفيد الخاص به غير ممنوعين قانونياً من أي سلطة في أي دولة من تحويل الأموال وأن جميع بياناته صحيحة وحقيقية فضلاً عن اطلاعه على شروط وأحكام اتفاقية الخدمات هذه.

د. يوافق العميل على تزويد المصرف بأي معلومات أو بيانات تُطلب منه لتنفيذ الخدمات ولمراجعتها وإدارتها ويفوض المصرف بالحصول على أي معلومات مطلوبة تتعلق بالعميل أو الخدمات المذكورة أو أي خدمات أو حسابات أخرى للعميل مع أي مصرف من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، ويقر العميل أيضاً بأنه يجوز للمصرف الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعميل وحساباته للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو أي هيئة أخرى توافق عليها مؤسسة النقد العربي السعودي.

هـ. يقر العميل بقراءته للشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية واطلاعه عليها والتزامه بالتقيد بها.

و. القانون المعمول به: تخضع أي مطالبة أو نزاع ينشأ جراء تطبيق الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية أو تفسيرها لأحكام الشريعة الإسلامية وتُحال إلى الهيئة القضائية أو شبه القضائية ذات الاختصاص القضائي في الرياض - المملكة العربية السعودية.

56. إغلاق الحساب:

يُغلق حساب العميل، من بين أمور أخرى، في الظروف التالية:

أ. إذا فُتح الحساب بدون إيداع مسبق واستمر بدون رصيد لمدة 90 (تسعين) يوماً متتالية، باستثناء حسابات الهيئات الحكومية المرخص بفتحها من جانب وزارة المالية التي يجب التعامل معها وفقاً لشروط الترخيص.

ب. إذا فُتح لحساب بإيداع مسبق سُحب لاحقاً وأصبح بلا رصيد واستمر بدون رصيد أو بدون أي معاملات لمدة 4 (أربع) سنوات ولا يكون الحساب مديناً للمصرف أو لغيره شريطة أن يُخطر العميل قبل



شهر من الإغلاق ويُخطر مرة أخرى عند الإغلاق وتُودع الإخطارات في وثائق الحساب.

ج. إذا أصبح الحساب المفتوح بشكل صحيح لا يُمكن التحقق منه بعدئذ بسبب عدم وجود ترخيص أو تحديد هوية أو استخدام لغير الغرض المعلن له. فيُدفع رصيد الحساب إلى صاحب الحساب ما لم يكن من المستحيل تحديده شريطة أن يتبع المصرف الإجراءات المنصوص عليه في حالة الاشتباه في مخالفة الأنظمة واللوائح.

د. بناءً على طلب خطي من العميل فضلاً عن إعادته لبطاقة (بطاقات) الصراف الآلي ودفتر (دفاتر) الشيكات وبطاقة الحساب وجميع المستندات الأخرى التي يُمكن إعادتها، يتخلص المصرف في هذه الحالة عند الاقتضاء، مما سبق ذكره في حضور العميل مع دفع رصيد الحساب له، شريطة أنه يجوز للمصرف رفض إغلاق الحساب إذا كان العميل مدينًا بالتزامات تجاه المصرف أو تجاه الغير تراكمت بسبب الحساب.

57. التواصل معنا:

يعي العميل ويقر أنه يجب إبلاغ المصرف من خلال مركز الاتصال فوراً بأي حالة أو حدث أو تغيير في الظروف من شأنها التأثير على العميل أو الوضع القانوني للحساب. وينبغي للعميل عدم الإفصاح عن كلمة المرور الخاصة به/بها أو رقم الرمز المميز أو رقم بطاقة الائتمان أو رقم التعريف الشخصي من خلال هذه الخدمة أو إلى أي من موظفي المصرف. يسعى المصرف فوراً إلى إرسال إخطار مُقدم حسب الأصول ويُخطر العميل بقراره فيما يتعلق بهذا الأمر.

58. تطبق الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية على جميع الخدمات التي يشترك فيها العميل مع إجراء التغييرات اللازمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) كشف الرواتب ونظام حماية الأجور.

(ب) بطاقات الراتب.

(ج) الخصم المباشر.

(د) المستفيدون.

(هـ) التنبيهات.

(و) بيان نقاط البيع.

(ز) شيكات الدفع الإيجابي.

(ح) توزيع الأرباح.

(ط) إدارة النقدية.

(ي) طلب شهادة رصيد الحساب.



(ك) خدمة مقيم.

(ل) الدفع عبر الإنترنت.

(م) الإيرادات الحكومية.

(ن) صندوق الأمانات.

(س) المعاملات التجارية.

(ع) الخدمات المصرفية الأخرى التي يشترك فيها العميل لاستلامها عبر الإنترنت.

59. لأغراض هذه الاتفاقية يقر الطرفان أن الرسائل والموافقات والإقرارات والتوقيعات والمواد والأوراق والمحتويات

الإلكترونية المتداولة بينهما تكون لها نفس حجية المستندات الورقية في الإثبات.

60. يقر العميل بقراءته شروط وأحكام جميع الخدمات المحددة ومُلحقاتها المذكورة في القسم السابق وفهمها قبل

قبوله لهذه الاتفاقية أو تطبيقها على هذه الخدمة المحددة.

61. أبرم الطرفان هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية وحرراها وختمها؛ تُعد كل نسخة

أصلية وبيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.